او الى ما هو والقول الثالث في النظم عوالذي اشار له المصنف بقوله والصحيح الى قوله ان الجاهل والجاهلة بالحكم المشهور صفوطه وقال ابن الفصار انما اسقط مالك بالشفعة حيث الشفيع لم يجب على امته وان كان ممكن جهلها جدا الشيخ ابو الحسن ان قول ابن الفصار يفسر لاكي قول القرطبي وغيره المشهور مسقوط الخيار يقتضي ان قول ابن الفصار خلافه اي بسقط الخيار وذلك من هذا المعنى من اسقط الشفعة جاهلا بالبيع فانه يغرم ما اسقط شفعته بانه جعل سبب الشفعة وهو البيع مخلاف من اسقطها عالما بالبيع جاهلا ان له الشفعة فانما اسقط اذ ما يعذر بجهل الحكم على المشهور ومعنى قولنا اسقطها عالما بالبيع اي انه بعلم ما اسقطها كما يأتي عن التوضيح من معنى اليه الحصة ونحوه ما اسقط به وليس المراد الاشهاد بسقوطها اذ المشهور ذلك عالم فقط انما له ولم لك اسقطها وانه اعلم قال في التوضيح وقول خليل وان كلي لو استثنى الشفيع الحصة جاهلا الحكم الشفعة فانه لم يصرف قاله ابو الحسن اي وذكره في شرح قول الشيخ خليل وصرف وان اثنى عليه وهو ان الصلة ان من جهل الحكم واشار بقوله كذلك العلم ببيع الحكم الشفعة الى ما نقله ابن هارون في اختصار المختصر وخصه قال مالك ان علم المشتري انه بيع سلطان او ميراث وجهل انه بيع بت ان تكون له العهدة اي فيكون له الرد بالعيب بقوله في البيت وجهل كونه بيع بت اي لا رد له وجهل ايضا من العلم بالسبب وجهل الحكم وقوله اعلم اي اعلم هذا البيع لما قبله وهو تكميل للبيت واشار بقوله كما ذا اجعل الاشياء الثلاثة الى ما نقله الامام ابو العباس احمد الوانشريسي في نوازله المسماة بالمعيار اثناء

جواب

جواب الحكم صحيح مصباح في مسئلة من بيع الصفقة وبعضه جملا دهلوا فيه مع غلام واحر اشم باع احر مع حصته ولم يقع بعضهم الى البيع معه بما نصه ان دعا الى البيع الداخل والمخير شفيعا بايعه على البيع معه على الجبر وجب وليس وجبر وليس له ان يطلبه بالصفقة في نصيب الموقوف ذميا شفيعه واراد على ان البيع بجبه الاشراك حين الداخل على البيع بان ذلك يجب له بعض الشفعة وليس اسقاطه الاول لحقه في البيع جملة بالذي يسقط حق بعضه في ذلك ان كلبه واذا الذي اشتري في البيع مع من دعي الى البيع من بقية الاشراك كان ذلك عيبا يرد به ان شاء ان لم يعلم او من علم واحر وعلم وجهل حكم واذا رد هذا الداخل ما اشتري على بايعه احبس البايع على البيع مع حتى يجبه على الاصل فيه نحو الذي ذكر وبالله التوفيق وكتب مصباح من محمد ابن عبد الله الباهوني والسلام عليكم ونقل بعضه هذا الجواب خطأ ابو علي الحسن بن علي بن عطية الوانشريسي ما نصه قلت هذا جواب صحيح وقد تعلقا به الحكم على ما ذكره في قوله فيه واذا لزم الداخل في قوله وجهل الحكم هذا ليس الاشكال فيه بما نه اذا كان عالما بانه من خلفه واحر وعالما بانه مطالب بالبيع صفقة فقد رضي بذلك ورضي بالعيب وما يجب له وان لم يعلم ما في من خلفه واحر وعلم وجهل الحكم كان في حقه ان يقوم بالعيب كما في نصه ان يقول اشتريت وانا ارى ان ملكي تنفرد على ما اشتريت فاذا انت مجبور على البيع صفقة كان ذلك عيبا في مشتراه فان كان الجميع فانما جبر دعا الى البيع صفقة حين يرد الرد والامساك وان فات فجروح عيب حين يرد ان يمسك ويرجع بقيمة العيب او يرد وفي ما نقضه العيب عن بقال ما قيمة الجميع على انه

فعلى ما قوله واذا الذي المشتري الخ

اذا باع المشتري من خلفه واحر وعلم وجهل الحكم كان عيبا يرد به ان شاء

Copyright © King Saud University